

تحقيق، يباع الاسمنت المنتج محلياً بسعرين؛ السعر الأول مخصص للسوق اللبنانية وهو محدد بـ 110 دولارات للطن، فيما الثاني مخصص للتصدير بسعر وسطي يبلغ 70 دولاراً. الفرق بينهما يبلغ 41 دولاراً، وهي كلفة إضافية يدفعها المستهلك المحلي. انه الاحتكار الذي يفرض نفسه محلياً حيث يدفع المستهلك الثمن

ثلاثي صناعة الإسمنت المستهلك يدفع ثمن



هذه المصانع لا تباع منتجاتها مباشرة بل لديها مئات وكلاء البيع الحصريين في المناطق (هيثم الموسوي)

محمد وهبة

ثلاث شركات تحتكر صناعة الاسمنت وبيعه في لبنان، وهي: «هولسيم»، «التراب الوطنية» (البيع)، «تراب سبلين». من تبعات هذا الاحتكار، أن المصانع الثلاثة ضاعفت سعر مبيع طن التراب السوداء (تسليم وكيل البيع) خلال 10 سنوات من 63 دولاراً في 2005 إلى 110 دولارات اليوم. المفارقة أنها لم تتوقف عن تصدير قسم من إنتاجها إلى الأسواق الخارجية بأسعار أقل بكثير من سعر المبيع المحلي، إذ بلغ سعر التصدير الوسطي 70 دولاراً للطن في 2015 و57 دولاراً في 2014 و63 دولاراً في 2011.

الاسعار العالمية

من الواضح، أن تأثير احتكار المصانع الثلاثة ينعكس في الأسواق الخارجية حيث الأسعار مكتشوفة على منافسة بين المصانع العالمية. هذه المنافسة تفرض على الصانعين التقيد بهوامش أرباح محددة. أي إن كلفة الإنتاج هي العنصر المتغير، وهي مكونة من مواد أولية (كالكينكس)، طاقة حرارية وكهربائية، يد عاملة، كلفة استثمار، نقل... حصة كل واحد من هذه العناصر شبه ثابتة، فالطاقة على سبيل المثال تمثل 25% من كلفة الإنتاج بالحد الأدنى، وهي متغير أساسي في السنوات الأخيرة نظراً إلى انهيار سعر برميل النفط بنسبة 70%. ولهذا السبب، تراجعت أسعار التراب السوداء في السوق العالمية بمستويات كبيرة. فعلى سبيل المثال كان سعر طن التراب الواسطي في عام 2011 نحو 85 دولاراً في مصر ونحو 60 دولاراً في تركيا، لكنه انخفض اليوم إلى 60 دولاراً في مصر و50 دولاراً في تركيا... وبات أقل من 35 دولاراً في إيران!

انعكاسات سوقية

أما في لبنان حيث الاحتكار الثلاثي متجذر في السوق، فالأسعار بقيت على حالها في الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2015، أي إن تجار البناء والمقاولين والمتعهدين اشتروا طن التراب السوداء بـ 110 دولارات. يقول رئيس نقابة المقاولين في لبنان مارون الحلو لـ «الأخبار»: «لا نعرف لماذا لم تنخفض أسعار التراب السوداء في السوق رغم انخفاض أسعار النفط تعدد مكوناتها أساسياً في هذه الصناعة. وليس لدي تفسير لهذه الظاهرة، أي الفرق بين سعر الطن في السوق المحلية وسعره في السوق الخارجية. في الخارج تباع المصانع اللبنانية والمصانع الأجنبية بأسعار متنافسة وشبه متساوية». وقد أثار هذا الأمر استياء تجار البناء والمقاولين الذين يرون أن حصة الاسمنت من البناء تصل إلى 10%، وبالتالي فإن خفض سعره ينعكس تراجعاً في الكلفة التي يجري تحميلها للمستهلك سواء كان فرداً أو جهة خاصة أو جهة رسمية (اللبنانيون يمولون الخزينة العامة التي تدفع كلفة الإنشاءات والتعهدات التي تقوم بها الجهات الرسمية، ولا سيما أن السوق تمر بصعوبات كبيرة اليوم حيث الأسعار منهوأة في ظل شبه جمود في الطلب.

التصدير مسموح به

في هذا الوقت، كانت المصانع الثلاثة

نتائج الاحتكار

على أي حال، فإن سعر التصدير يبقى في أفضل حالاته أفضل من الأسعار المحلية بنسبة 36%، وهو أمر مستغرب جداً ولا يمكن تبريره إلا في الاحتكار الضيق والحماية التي يحظى بها في لبنان. فمن المعروف أن مصانع الاسمنت تملكها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مرجعات سياسية أو دينية، أو محمية من زعماء سياسيين. فقد استثمرت هذه المرجعات، بالشراكة مع القطاع الخاص أكثر من 600 مليون دولار في قطاع الاسمنت وطوّرت طاقتها الإنتاجية في العقدين الأخيرين من 1,6 مليون طن اسمنت سنوياً إلى أكثر من 10 ملايين طناً اليوم، إلا أنها تقلص إنتاجها أو تزيده (أو تصرّح عنها رسمياً) وفق حاجات الأسواق المحلية والخارجية وقدرتها التسويقية. ففي عام 2014 باعت هذه المصانع نحو 5,5 ملايين طن في السوق المحلية وصدرت نحو 136 ألف طن، وفي عام 2015 (الإحصاءات المتوافرة حتى أيلول) باعت 3,4 ملايين طناً في السوق المحلية، وصدرت نحو 60 ألف طن. أما حصص هذه المصانع من مبيعات السوق المحلية، فهي ثابتة، وهذا الأمر ناجم عن طبيعة الاحتكارات التي تستدعي تقاسم السوق بين المحتكرين. فبحسب إحصاءات صادرة عن «بلوم انفست بنك»، فإن «البيع» تستحوذ على الحصة السوقية الأكبر من المبيعات

يمثل الاسمنت ثلث خطة الباطون التي توازي 25% من المبنى

بنسبة 44%، وتليها هولسيم بحصة سوقية تبلغ 38%، وسبلين بحصة 18%. واللافت أن هذه المصانع لا تباع منتجاتها مباشرة، بل لديها مئات وكلاء البيع الحصريين في المناطق، فتتمدّم بالكميات اللازمة والمحددة وفق «كوتا» متفق عليها في ما بينهم، وهم يسوّقون الكميات لدى الزبائن بالسعر المنفق عليه بين المصانع الثلاثة.

حماية بلا توازن

غير أن المرتكز الأساسي لهذا الاحتكار هو الحماية الحكومية التي يحظى بها والتي تستند إلى حظوته ونفوذه. فمبيعات الاسمنت في لبنان، محمية بموجب تشريعات قانونية فرضت رسوماً جمركية بنسبة 75% على استيراد الاسمنت من الخارج. تاريخ هذه الحماية يعود إلى عام 1985 عندما أقر قانون الموازنة العامة متضمناً المادة 29 التي شرّعت وضع رسوم جمركية على استيراد الاسمنت ورسم على الاستهلاك الداخلي بقيمة 3000 ليرة على الطن الواحد. وقد استبدل رسم الاستهلاك الداخلي في قانون ضريبة القيمة المضافة لتحل بدلاً منه نسبة 10% على الطن.

في طي النسيان

من بين المواد التي اقترحتها الحكومة لتمويل سلسلة الرتب والرواتب «المنسية» وضع رسم على استهلاك الاسمنت بقيمة 6 آلاف ليرة على كل طن. فالمشترع في لبنان يكاد يكون متواطئاً على المستهلك اللبناني، إذ يستسهل وضع الرسوم على الاستهلاك، فيما يجب أن تكون الضرائب موجهة أكثر للاقتطاع من ارباح القطاعات الأكثر ربحية بغية إعادة توزيع الثروة في لبنان. واللافت أن لجنة المتابعة الاقتصادية المشتركة اللبنانية - السورية كانت قد توصلت إلى نتيجة مفادها أنه يجب تحرير الاسمنت والكينكس في لبنان وإعادة النظر بموضوع إجازة الاستيراد المفروضة على المادتين إلى اللجنة الصناعية للبحث لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء إجازة الاستيراد عليها. لكن هذا الأمر ذهب في طريقه إلى الماطلة والتأجيل إلى أن انتهى برمته بعد إنفجار الحرب في سوريا.